A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/10/17
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 9 سبتمبر 2015

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة العاشرة

جنيف، من 23 إلى 25 نوفمبر 2015

خبرات في استكمال تدابير الإنفاذ الجارية في جمهورية كوريا

من إعداد "سونغ-يول كيم"، نائب مدير فريق الثقافة والتجارية، مكتب حق المؤلف، وزارة الثقافة والرياضة والسياحة في جمهورية كوريا (MCST)، و"داي غيانغ يانغ، مساعد نائب مدير شعبة الشؤون المتعددة الأطراف، المكتب الكوري للملكية الفكرية (KIPO)[*]

ملخص

كان حجم سوق القرصنة في عام 2013 بجمهورية كوريا 2.41 مليار مُصنف مُوزَّع بقيمة 372.8 مليون دولار أمريكي. وكانت القرصنة على الإنترنت سبعة أمثال القرصنة خارج الإنترنت. وإضافةً إلى ذلك، تزداد الخسارة الاقتصادية التي يتكبدها أصحاب حق المؤلف بسبب القرصنة على الإنترنت عن تلك التي يتكبدونها بسبب القرصنة خارج الإنترنت؛ لأن الانتهاك يكون أسهل وأسرع بكثير من خلال المنصات الإلكترونية.

وقد فوَّضت وزارةُ الثقافة والرياضة والسياحة مركز حماية حق المؤلف (CPC) في القيام بشتى أنشطة الإنفاذ ضد المصنفات المستنسخة على نحو غير قانوني، بما في ذلك التخلص من تلك المصنفات. وانطلاقاً من هذا التفويض، يتخذ مركز حماية حق المؤلف إجراءاتٍ صارمةً ضد النَّسْخ غير القانوني على شبكة الإنترنت وخارجها. ومن وسائل القيام بذلك برنامج منع حقوق المؤلف غير القانونية (ICOP). وقد أُعِدَّ هذا البرنامج لمراقبة القرصنة الإلكترونية تلقائياً على مدار 24 ساعة وطوال أيام الأسبوع، وللتصدي لانتهاكات حق المؤلف التي تنوعت من خلال التكنولوجيا الرقمية.

وفي مجال حقوق الملكية الصناعية، يتصدى المكتب الكوري للملكية الفكرية للضرر المادي والمالي والاقتصادي الناجم عن توزيع السلع المقلَّدة على نطاق واسع بمضاعفة الجهود التي يبذلها لإيجاد بنية تحتية وطنية تدعم الابتكار الأصيل وتتخذ إجراءات صارمة ضد التقليد. وفي الوقت الحالي، يكرس المكتب الكوري للملكية الفكرية أغلب جهوده لتعزيز الوعي العالمي

[*] الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

بالملكية الفكرية، وللحد من صفقات السلع المقلّدة التي تجرى عبر الإنترنت، ولتحسين القوانين واللوائح الوطنية من أجل توفير درجة أعلى من حماية حقوق الملكية الفكرية، مع التخطيط للتوسع في هذه المساعي في المستقبل.

أولاً. حق المؤلف والحقوق المجاورة

ألف. أسواق القرصنة على شبكة الإنترنت وخارجها

1. وصل عدد المصنفات المقرصنة عبر قنوات الإنترنت في عام 2013 إلى 2.1655 مليار مصنف، في حين أن عدد المصنفات المقرصنة خارج الإنترنت كان 300.86 مليون. وبذلك نرى أن حجم القرصنة على الإنترنت كان سبعة أمثال حجم القرصنة خارج الإنترنت. ومع ذلك، كان إجمالي ما حققته سوق القرصنة على الإنترنت 55.4 مليون دولار أمريكي، في حين أن إجمالي ما حققته سوق القرصنة خارج الإنترنت بلغ 317.4 مليون دولار أمريكي. ويمكن تفسير هذا التناقض بأن المصنف المحمي يمكن استنساخه على الإنترنت بتكاليف منخفضة جداً، في حين أن استنساخه خارج الإنترنت على أقراص مضغوطة أو أقراص فيديو رقمية أو غيرها من وسائل التخزين يتطلب تكاليف متنوعة، مثل تكاليف الإنتاج، وتكاليف التوزيع، وهامش الربح، وغيرها.

2. وستكون الخسارة المالية التي يتكبدها أصحاب حق المؤلف – خاصةً إذا وُضعت تكاليف الفرصة البديلة في الاعتبار – أكبر في حالة القرصنة على الإنترنت مقارنة بالقرصنة خارج الإنترنت؛ لأن الانتهاك من خلال منصات الإنترنت يكون أسهل وأسرع بدرجة كبيرة (كما يتضح أيضاً من العدد الأكبر بكثير للنُسخ غير القانونية المتاحة على الإنترنت مقارنةً بالنسخ المتاحة خارج الإنترنت).

باء. نظام حماية حق المؤلف

3. يمكن، كما يتضح من الرسم الوارد أدناه، تقسيم نظام حماية حق المؤلف في جمهورية كوريا بوجه عام إلى قطاع تقوده وتُشرف عليه وزارةُ الثقافة والرياضة والسياحة، وقطاع يقوده بكامله القطاعُ الخاص، وقطاع يتعاون فيه الاثنان.

4. وفي القطاع العام، تكون وزارة الثقافة والرياضة والسياحة مسؤولةً عن سياسة حق المؤلف، وتُشرف على أعمال الشرطة القضائية الخاصة، التي تتخذ إجراءات صارمة ضد الاستخدام أو النَّسْخ أو التوزيع غير القانوني للمصنفات المحمية بموجب حق المؤلف على شبكة الإنترنت وخارجها وتحقق في ذلك. وتقوم اللجنة الكورية لحق المؤلف (KCC)، عن طريق تنفيذ السياسة والبرنامج اللذين وضعتهما وزارة الثقافة والرياضة والسياحة، بطائفة متنوعة من المهام، منها جمع الأدلة الجنائية الرقمية وتحليلها، ودعم الإجراءات الصارمة التي تُتّخذ ضد البرمجيات المُقرصنة.

5. وفي القطاع الخاص، يُصدِر أصحابُ الحقوق، سواء بشكل مباشرة أو من خلال إحدى منظمات الإدارة الجماعية، رخصاً لمصنفاتهم المحمية بموجب حق المؤلف، وفي حالة استخدام المصنفات من دون إذن قانوني، يجوز لصاحب الحق أن يطالب بسبل انتصاف مدنية أو جنائية.

6. ويعتبر مركز حماية حق المؤلف التابع للاتحاد الكوري لمنظمات حق المؤلف (KOFOCO) من أمثلة التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص. فقد أنشأ القطاعُ الخاص هذا المركز في عام 2005. وأسند قانونُ حق المؤلف في جمهورية كوريا شتى أنشطة الإنفاذ ضد المصنفات المُستنسخة بشكل غير قانوني إلى مركز حماية حق المؤلف بعد أن كانت مُسندةً إلى وزارة الثقافة والرياضة والسياحة، ومن أمثلة تلك الأنشطة التخلص من النُّسخ المادية غير القانونية، وسلطة طلب حذف النُّسخ الرقمية غير القانونية. ويتخذ مركز حماية حق المؤلف، بناءً على هذا التكليف، إجراءاتٍ صارمةً ضد النسخ غير القانوني على شبكة الإنترنت أو خارجها. ومن الوسائل التي يتخذ بها المركز إجراءاته برنامج منع حقوق المؤلف غير القانونية.

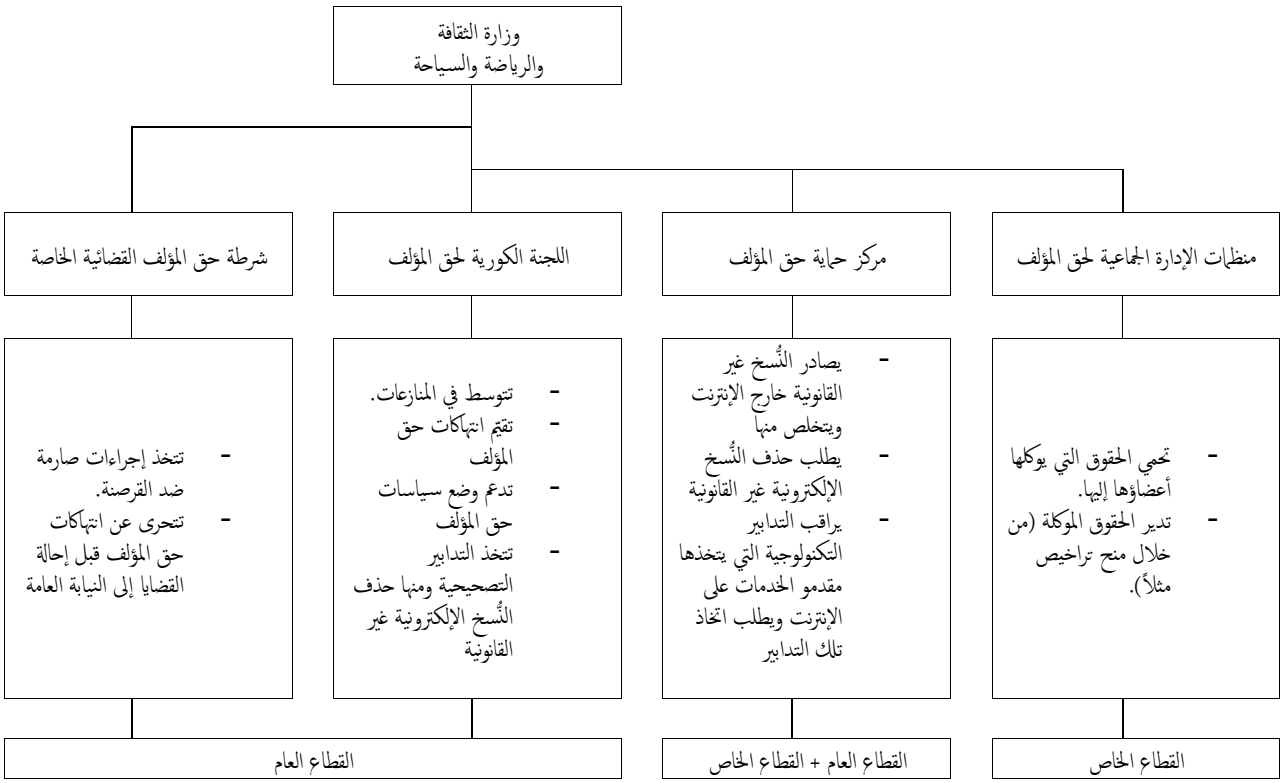

جيم. برنامج منع حقوق المؤلف غير القانونية

(أ) لمحة عامة

7. أُعِدَّ برنامج منع حقوق المؤلف غير القانونية من أجل مراقبة القرصنة على الإنترنت آلياً على مدار 24 ساعة وطوال أيام الأسبوع، وللتصدي لانتهاكات حق المؤلف التي تتنوع نتيجةً للتغيرات التي تحدث في التكنولوجيا الرقمية وبيئة استخدام حق المؤلف. وخلاصة الأمر أن برنامج منع حقوق المؤلف غير القانونية هو أداة مؤتمتة تبحث عن شتى أنواع المصنفات المقرصنة المحمية بموجب حق المؤلف، مثل الموسيقى والأفلام والبث والنشر والرسوم الكارتونية، التي يجري تداولها على نحو غير قانوني على الإنترنت، ثم ترسل هذه الأداةُ طلبات لحذف تلك المصنفات.

8. وقد أعدَّ مركزُ حماية حق المؤلف برنامج منع حقوق المؤلف غير القانونية مع التركيز على الملفات الصوتية في عام 2008، ثم توسَّع فيه ليشمل مقاطع الفيديو في عام 2009. ويدعم البرنامجُ مراقبة المصنفات التي تُوزع على نحو غير قانوني بالبحث الآلي عن المصنفات المقرصنة، وجمع الأدلة ذات الصلة، ثم إرسال طلبات إلى مُقدِّمي الخدمات عبر الإنترنت لاتخاذ تدابير مثل وقف الاستنساخ أو البثّ. وتوسع البرنامج مجدداً في عام 2010 ليشمل المصنفات الأدبية والألعاب، ثم توسع مرة أخرى في عام 2011 ليشمل الرسوم الكرتونية والبرمجيات الحاسوبية، وبذلك وفَّر بيئةً يُمكن فيها تتبع عمليات القرصنة وإدارتها على نحو شامل.

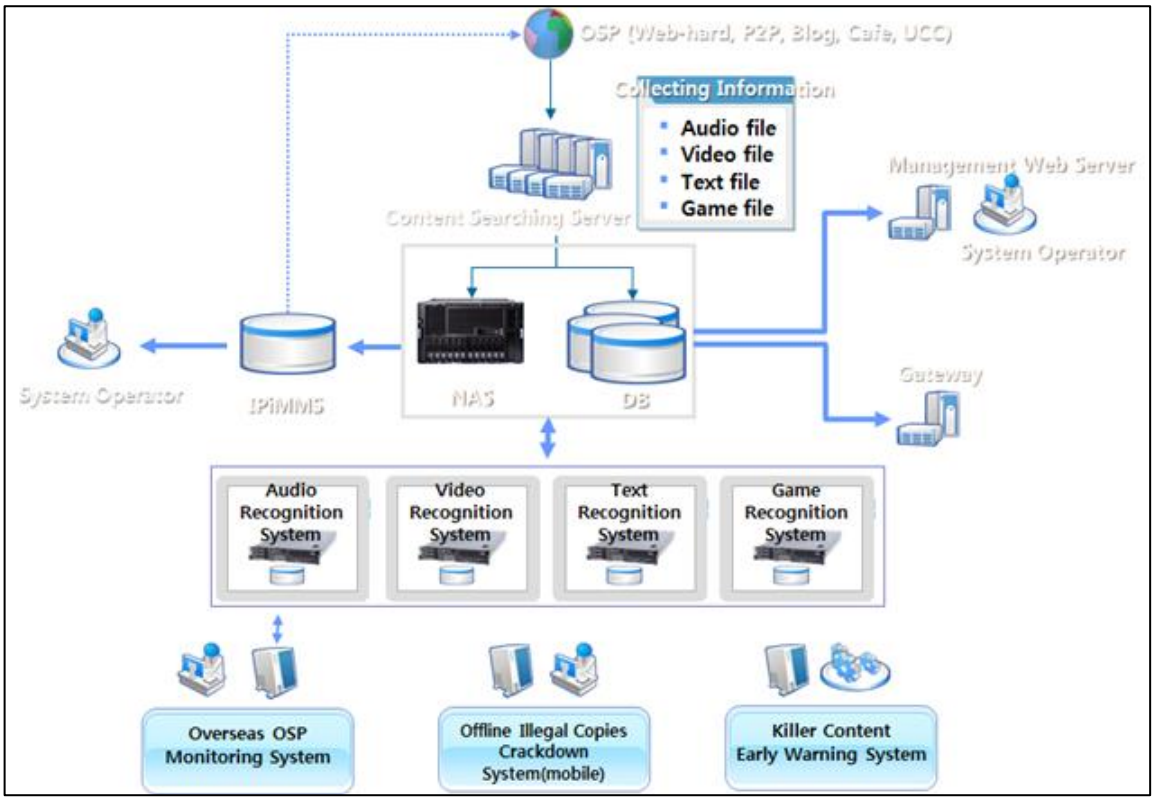

بنية نظام برنامج منع حقوق المؤلف غير القانونية

(ب) التكنولوجيا

9. إن العناصر الأساسية لبرنامج منع حقوق المؤلف غير القانونية التي تُمكِّنه من اكتشاف المصنفات المقرصنة هي تكنولوجيات البحث واكتشاف المحتوى الخاصة به. إذ تقوم تكنولوجيا البحث بتنزيل المحتوى الذي يتيحه مقدمو الخدمات على الإنترنت، الذين تُعزى إليهم نسبة كبيرة من توزيع المحتوى على الإنترنت. ووفقاً لنوع الخدمة المُقدَّمة من مُقدمي الخدمات على الإنترنت، يمكن أن تكون تكنولوجيا البحث الخاصة بالبرنامج متاحة على الإنترنت أو متاحة على الأداة دون غيرها. وتقوم التكنولوجيا، حسب النوع، بتحلل واجهة المستخدم تحليلاً مسبقاً، وتكتب سيناريو للتحكم الآلي، وتبحث في المحتوى المنشور بهذا السيناريو، وتُنزِّل المحتوى.

10. وتتكرر الإجراءات الأساسية الآتية لتنزيل محتوى منشور على شبكة الإنترنت: تسجيل الدخول آلياً إلى مُقدِّم الخدمة على الإنترنت، فالانتقال إلى المحفوظات، فإدراج كلمات البحث، فالبحث في المحتوى، ثم تنزيله. وفي حالة وجود ملفات مضغوطة، فسيفكّ البرنامجُ ضغطها آلياً، وفي حالة صعوبة البحث بسبب تحديد كلمات ممنوعة على مستوى عالٍ، فسينتقل البرنامج مباشرةً إلى المحفوظات ويقوم بتنزيل كل المحتوى المنشور أو بعضه. وبينما يُجري ذلك كله، سوف يُجمع آلياً الرقم المرجعي للنشر، والعنوان، وهوية الرافِع، والمعلومات الأخرى المتعلقة بكل المحتوى المنشور باعتبارها أدلة، وتُلتقط صورة لشاشة التنزيل وتُخزن لفترة زمنية مُحدَّدة.

11. وتتولى تكنولوجيا التعرف على المحتوى تحليل محتوى الملفات التي جرى تنزيلها. ولكي يتسنى البت في عدم قانونية المحتوى، يجب أن يتمكن البرنامج أولاً من التعرف على المحتوى المرفوع. وحينئذ يبتّ النظام في عدم قانونية المحتوى المُتعرَّف عليه وفقاً للمعلومات المُقدَّمة من أصحاب الحقوق أو منظمات حق المؤلف.

12. وفي حالة المصادر الصوتية ومقاطع الفيديو والمحتوى الأدبي، يستخدم البرنامج تكنولوجيا تعرُّف قائمة على السمات، فتقوم تلك التكنولوجيا باستخلاص السمات الفريدة (أو الحمض النووي) لملفات المحتوى، وتقارن تلك السمات بالحمض النووي للسمات المخزنة بالفعل في قاعدة بيانات السمات، وتتوصل إلى السمات المتشابهة باعتبارها نتائج عملية التعرف. وتُعد هذه التكنولوجيا نوعاً متطوراً من تكنولوجيا التعرف القائمة على التجزئة، حيث يمكن بالتكنولوجيا الجديدة التعرف على شتى التنسيقات والملفات المُحولة. بيد أنه في حالة الألعاب والبرامج، لم تُستحدث بعدُ تكنولوجيا التعرف القائمة على السمات، لذا يستخدم برنامج منع حقوق المؤلف غير القانونية تكنولوجيا التعرف القائمة على التجزئة حتى الآن.

(ج) التطوير

13. استحدث مركز حماية حق المؤلف في عام 2011 وحدة بحث قائمة على النص لمقدمي الخدمات على الإنترنت، وتسمح هذه الوحدة بتسهيل عمليات صيانة النظام وإصلاحه، وبجعل المراقبة أكثر فعالية. وبفصل نظام التعرف على الملفات الكبيرة الحجم عن قاعدة بيانات حق المؤلف لكل نوع من أنواع حق المؤلف، يمتلك برنامج منع حقوق المؤلف غير القانونية الآن قاعدة بيانات لسمات حقوق المؤلف تعمل على نحو أكثر فعالية، وتزداد هذه القاعدة باستمرار. وعلاوة على ذلك، جرى تعزيز التعرف على محتوى الفيديو بالتعرف على المسار الصوتي. وتمت أيضاً ترقية أنظمة الإدارة والإبلاغ والتحكم، مما أدى إلى زيادة الفعالية.

14. ومن أجل التصدي لبيئة انتهاك أكثر تنوعاً، استحدث مركزُ حماية حق المؤلف، في عام 2012، نظاماً لمراقبة الجهات الأجنبية التي تُقدِّم الخدمات عبر الإنترنت، ونظاماً للتحذير المبكر من المحتوى الخطير، ونظاماً لدعم أنشطة اتخاذ إجراءات صارمة خارج الإنترنت، وألحق المركزُ هذه الأنظمة ببرنامج منع حقوق المؤلف غير القانونية. وأقام المركزُ أيضاً غرفة عمليات متكاملة، ويعكف على تشغيلها من أجل إدارة هذه الأنظمة المختلفة والربط بينها ربطاً آنياً.

15. واستناداً إلى التعاون مع الحكومات والمنظمات الأجنبية المعنية، يهدف نظام مراقبة الجهات الأجنبية التي تُقدِّم الخدمات عبر الإنترنت إلى مراقبة المواقع الإلكترونية الأجنبية خارج البلاد لتحسين حماية المصنفات المشمولة بحق المؤلف، لأن نَسْخ المحتوى وتداوله على نحو غير قانوني قد انتشر سريعاً في الخارج بسبب التطور التكنولوجي. ويدعم النظامُ عدة لغات، ويجمع أدلةً من منشورات مرفوعة، ويقوم بتنزيل ملفات المحتوى آلياً. ومن الجدير بالذكر أنه يستطيع أيضاً تنزيل المحتوى الذي يُبث، ولا يقتصر على الملفات المرفوعة مثل تلك المستخدمة في المواقع المحلية.

16. واستُحدث نظام التحذير المبكر من المحتوى الخطير من أجل تتبُّع المواد المقرصنة تتبعاً استباقياً؛ أيْ منع التوزيع غير القانوني للأفلام التي تُعرض حالياً في دور العرض الذي يسفر عن ضرر واسع النطاق. و"المحتوى الخطير" هو المحتوى المحبوب للغاية الذي يجري تداوله بسرعة بالغة، ويترك أثراً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً، ويرتفع عدد التنزيلات غير القانونية له بشكل خاص في بداية دورة توزيعه، لذا فإن التصدي المبكر للانتهاكات المحتملة أمر مهم للغاية.

17. والكلمات الدلالية التي تُستخدم عادةً للدلالة على "محتوى خطير" والتي قَدَّم صاحبُ الحق بشأنها طلبَ حماية – هذه الكلمات الدلالية تُسجَّل على صفحة الويب وفقاً لطلب حماية تقدَّم به صاحب الحق، ويقوم نظام التحذير المبكر بالبحث السريع المتكرر في أحدث المواد المرفوعة لمعرفة ما إذا كانت تشمل أي "محتوى خطير". وإذا عثر النظام من خلال عملية تخطيط الكلمات الدلالية التي يجريها على مادة مرفوعة مشتبه بها، فإنه يقوم آلياً بإرسال رسالة نصية إلى صاحب الحق وإلى مركز حماية حق المؤلف لاتخاذ تدابير وقائية. وبذلك يمكن اتخاذ تدابير المتابعة على نحو أسرع وأكثر فعالية، مثل إرسال طلبات وقف النسخ والتداول.

18. ويهدف نظام دعم اتخاذ إجراءات صارمة خارج الإنترنت إلى معالجة بلاغات النسخ غير القانوني آلياً، من خلال تطبيق على الهاتف الذكي، وهو ما كان يُجرى يدوياً في السابق. ويتألف هذا النظام من جزأين، هما: تطبيق من أجل

المستخدمين العاديين للإبلاغ عن القرصنة، وتطبيق آخر لمعالجة نتائج عمليات الإجراءات الصارمة. ويسمح تطبيق الإبلاغ للمستخدمين بالتقاط صور بكاميرات هواتفهم الذكية، وبإدخال معلومات الموقع بنظام تحديد المواقع العالمي، ومعلومات عن الكيفية التي تُباع بها النُّسخ غير القانونية، ومعلومات أخرى ذات صلة. ويسمح التطبيق الآخر لمركز حماية حق المؤلف بقراءة البلاغ المقدَّم، وبتسجيل نتيجة البلاغ، وبإدخال البلاغ في قاعدة بيانات.

19. واستُحدثت في عام 2013 تقنية لمراقبة مواقع مشاركة الملفات عبر الانترنت "بت تورنت". ومواقع البت تورنت آخذة في الصعود باعتبارها قناة جديدة للتوزيع غير القانوني، خاصة بعدما طُبِّقت سياسة جديدة تتطلب تسجيلاً خاصاً لخدمات التخزين على الإنترنت (تسمى "ويبهاردز" باللغة الكورية، وتشبه في معناها مواقع تخزين الملفات "cyberlockers"). وتستخدم مواقع التورنت بروتوكولات الند للند (P2P) لتسمح بتبادل البيانات بين شخصين. وقد شهدت هذه المواقع نمواً مطرداً في عدد مستخدميها؛ نظراً لما تتميز به من سهولة وفعالية. ونتيجة لذلك، يجري من خلال هذه المواقع تداول الكثير من محتوى الوسائط المتعددة تداولاً غير قانوني، لذا بات من الأهمية بمكان لهيئات إنفاذ حق المؤلف أن تراقب تلك المواقع وأن تطلب وقف عمليات الاستنساخ والنقل غير القانونية. ويقوم برنامج منع حقوق المؤلف غير القانونية بالمراقبة الآلية لمواقع تبادل ملفات التورنت، وإذا عُثر على ملفات قانونية، يرسل البرنامجُ طلباً إلى مدير الموقع لوقف استنساخ ملف التورنت ونقله.

(د) الرؤية

20. نظراً لأن استخدام الهواتف الذكية يزداد يوماً بعد يوم، تنوي وزارة الثقافة والرياضة والسياحة توسيع النظام كي لا يقتصر على مراقبة منصات الإنترنت، بل يراقب أيضاً المنصات المتنقلة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، وكذا لمكافحة القرصنة من خلال خدمات البث.

21. وإضافةً إلى الأنشطة المذكورة آنفاً، تعتني الوزارة بوضع وتنفيذ سياسات وبرامج متنوعة مثل التثقيف بشأن حق المؤلف على الإنترنت وحملات إذكاء الوعي، كي يتمكن عامة الناس من المشاركة بمحض إرادتهم في توفير بيئة تحترم حق المؤلف وتسهم في تطوير قطاع الثقافة.

ثانياً. حقوق الملكية الصناعية

ألف. معلومات أساسية

22. احتلت جمهورية كوريا المرتبة الرابعة عالمياً في عدد طلبات البراءات المودعة، وذلك وفقاً للمؤشر العالمي للملكية الفكرية لعام 2014، وهو ما يمثل نمواً سريعاً لحقوق الملكية الفكرية ويؤكد على حاجة البلد إلى حماية حقوق الملكية الفكرية بكفاءة وفعالية. ولذلك يعمل المكتب الكوري للملكية الفكرية على مضاعفة جهوده لتشييد بنية تحتية اجتماعية تلقى فيها حقوق الملكية الفكرية الاحترام الواجب وتُفعَّل إلى أقصى حد ممكن وعلى نحو عادل.

23. والسلعُ المقلّدة لا تعرِّض المستخدمين للخطر وتعيق التجارة المستقرة فحسب، بل تتسبب أيضاً في ضرر بالغ للاقتصادات الوطنية بتقويض العلامات التجارية المحلية والتسبب في عزوف الاستثمار الأجنبي. وتتسبب الأدوية وقطع غيار السيارات المقلدة على وجه الخصوص في الإضرار بصحة المستخدمين وسلامتهم، وفي الوقت نفسه تميل الأشكال الأخرى من السلع المقلّدة إلى الحيلولة دون الاستثمار والتنمية المرتبطين بالأعمال التجارية، مما يؤدي إلى زيادة البطالة. ولمجابهة هذا الخطر العالمي، يسعى المكتب الكوري للملكية الفكرية جاهداً إلى القضاء على توزيع السلع المقلّدة.

24. ونظراً لازدهار التجارة الإلكترونية، ازدادت صفقات السلع المقلّدة على مواقع التسوق على الإنترنت ازدياداً سريعاً. ولمعالجة هذه المشكلة بفعالية، شكَّل المكتب الكوري للملكية الفكرية في نوفمبر 2011 فرقة عمل لإنفاذ القانون على الإنترنت، وأمدها بالمعدات الجنائية الرقمية لتنظيم صفقات السلع المقلّدة على الإنترنت على نحو صارم.

باء. توعية المستهلكين بأهمية القضاء على توزيع السلع المقلّدة

25. يقوم المكتب الكوري للملكية الفكرية بأنشطة ترويجية متنوعة مع المستهلكين لزيادة الوعي بأهمية القضاء على توزيع السلع المقلّدة واستهلاكها.

26. ونظَّم المكتبُ سلسلةً من أنشطة التوعية العامة، وتعاون مع مجموعات مناصرة المستهلكين المدنية لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية وتوعية المستهلكين بعدم قانونية السلع المقلّدة.

27. وقام المكتب الكوري للملكية الفكرية بحملات وطنية في 13 مدينة ومقاطعة لتشجيع المستهلكين على شراء السلع الأصلية. وعقد المكتب منذ عام 2011 ما مجموعه 96 جلسة تدريبية للمستهلكين تستهدف ربات المنازل وعمال المكاتب لمنعهم من شراء السلع المقلدة.

28. وأنتج المكتب الكوري للملكية الفكرية إعلانات متلفزة – استعان فيها بممثلة شهيرة لتكون سفيرة دعائية له – لتشكيل إجماع مجتمعي على عدم قانونية السلع المقلدة. كما عزز المكتبُ الوعيَ العام باستخدام شتى الوسائط على الإنترنت، بما فيها خدمات التواصل الاجتماعي.

29. وأطلق المكتب في عام 2014 برنامج "دعم الطالب الجامعي" للترويج لحماية حقوق الملكية الفكرية بين طلاب الجامعات. كما أنتج المكتب رسوماً كرتونيةً لزيادة الوعي بحماية حقوق الملكية الفكرية بين الشباب، ثم عمد إلى التثقيف العملي بشأن كيفية التمييز بين السلع الأصلية والمقلدة.

30. وعلاوة على ذلك، خصص المكتب "أسبوعاً لحماية الملكية الفكرية"، نظَّم خلاله معارض عن التفريق بين السلع الأصلية والمقلدة، وحملات جمع توقيعات لتعزيز الوعي بالملكية الفكرية بين عامة الناس، وأنشطة أخرى تتعلق بالملكية الفكرية.

31. وسوف يواصل المكتب، بالاشتراك مع منظمات المستهلكين والمجموعات المدنية الأخرى، تثقيف المستهلكين ورفع مستوى الوعي بالطابع الضار للسلع المقلدة من خلال الإعلانات التجارية المتلفزة وغيرها من الجهود الترويجية المشابهة.

جيم. إنفاذ مكافحة التقليد على الإنترنت

32. مع اتساع الأسواق المفتوحة على الإنترنت (مثل مواقع الأسواق والمزادات العلنية)، شهد توزيع السلع المقلدة عبر الإنترنت زيادة سنوية حادة نظراً لاستمرار زيادة فرص التوزيع.

33. ولمواجهة ذلك، أنشأ المكتب الكوري للملكية الفكرية نظام رصد الملكية الفكرية على الإنترنت (IPOMS) لاتخاذ إجراءات أكثر صرامةً وفعاليةً ضد توزيع السلع المقلدة.

34. ويُطبَّق نظام رصد الملكية الفكرية على الإنترنت منذ عام 2010، وهو نظام رصد إلكتروني يكتشف قوائم السلع المقلدة المنشورة على الأسواق الإلكترونية الكورية ومواقع المزادات العلنية ومواقع التسوق الكورية المملوكة للأفراد. ويمنع بيع السلع المقلّدة بحذف هذه القوائم ومنع الوصول إلى الموقع بالتعاون مع الجمعية الكورية لحماية الملكية الفكرية (KIPRA).

35. ويستخدم نظامُ رصد الملكية الفكرية على الإنترنت نظامَ رصد آلي يجمع معلومات من إعلانات البيع المنشورة في الأسواق الإلكترونية المفتوحة، ويكتشف السلع المقلدة بالاستعانة بكلمات الكشف الدلالية والقوائم السوداء ومعلومات الأسعار. وإذا اكتشف النظام وجود سلع مقلدة، تُبلَّغ الأسواق المفتوحة لتقوم طواعيةً بوقف بيع تلك السلع.

36. وبعد التعرف على سلعة مقلدة ووقف بيعها، يحول النظام دون وقوع مزيد من المخالفات بوضع هوية البائع في القائمة السوداء. كما تمنع الشركات التي تُدير الأسواق الإلكترونية المفتوحة تسجيلات البائعين المدرجين في القائمة السوداء عن طريق رصد المعلومات الشخصية للبائعين.

37. وعلاوة على ذلك، إذا ضبط نظامُ رصد الملكية الفكرية على الإنترنت موقعاً إلكترونياً للتسوق يتاجر في سلع مقلدة، يقوم الراصدون المحترفون بجمع أدلة على مبيعات إضافية ويطلبون من اللجنة الكورية لمعايير الاتصالات مراجعة الأمر، وبذلك يُمنع الوصول إلى الموقع الإلكتروني أو يُغلق نهائياً. أما بائعي السلع المقلدة الذين يكررون الإتجار فيها أو يعملون على نطاق واسع، فهناك فريق إنترنت خاص يمكن أن يتولى التحقيق معهم، وذلك وفقاً لملابسات القضية.

38. وفي عام 2014، أوقف المكتب الكوري للملكية الفكرية 348 5 عملية بيع في الأسواق المفتوحة وأغلق 454 موقعاً إلكترونياً للتسوق. ونجح أيضاً في وقف بيع 182 3 سلعة مقلدة، كان أغلبها ملابس وحقائب ومحفظات جيب وإكسسوارات للأزياء من تصميم علامات تجارية كورية وأجنبية شهيرة.

نتائج أنشطة الإنفاذ الخاصة بمكافحة التقليد على الإنترنت

النوع	2011	2012	2013	2014	المجموع
الأسواق المفتوحة (عمليات البيع التي تم وقفها)	3 566	4 256	4 422	5 348	17 592
مراكز التسوق (المُغلَقة)	364	505	828	454	2 151
التهم الجنائية	18	109	117	41	285
البضائع المُصادَرة	1 198	25 949	9 099	3 182	39 428

39. وإضافةً إلى ذلك، لا يكف المكتب الكوري للملكية الفكرية عن تحسين مواجهة نظام رصد الملكية الفكرية على الإنترنت للقنوات التي تزداد تطوراً وتنوعاً التي يجري عبرها توزيع السلع المقلدة على الإنترنت. فمثلاً، حينما يتعلق الأمر بأصناف مقلدة مثل الحقائب والساعات والأحذية التي تُباع خلال فترة زمنية قصيرة للغاية، فإن نظام رصد الملكية الفكرية على الإنترنت مُعد للتحقق آلياً من الإعلانات خلال ساعة واحدة من ظهورها في الأسواق المفتوحة. كما أن التجميع لم يعد يقتصر على مواقع التسوق المملوكة للأفراد التي يُروج لها على مواقع البوابات الإلكترونية، بل يشمل مواقع المدونات، والتجمعات الإلكترونية، والشبكات الاجتماعية، فقلت نتيجة لذلك النقاط غير المرئية في عملية جمع المعلومات.

دال. تحسين القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية

40. استعرض المكتب الكوري للملكية الفكرية وسائل متنوعة لتحسين القوانين والأنظمة فيما يتعلق بالتعويضات التي تُدفع في حالة انتهاك حقوق الملكية الفكرية، وذلك أملاً في توفير مزيد من الحماية للبراءات.

41. ومن أجل التطبيق الفعال للتعويضات على حالات انتهاك البراءات، شكّل المكتبُ لجنة من خبراء خارجين لتحسين نظام التعويضات، وحلَّل الأحكامَ المدنية والجنائية المرتبطة بانتهاكات البراءات، وأجرى دراسات استقصائية في أنحاء البلد (تستهدف الشركات ذات الصلة) لاستطلاع الآراء بشأن زيادة التعويضات، واستمع إلى التعقيبات المُقدَّمة من شتى الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى تدابير للتحسين.

42. وأسفرت جهود المكتب عن مقترح بمراجعة قانون براءات الاختراع. ويمكن تصنيف المحتوى الرئيسي لهذا المقترح بوجه عام وفقاً للمفاهيم الآتية: إعداد نظام أكثر فعالية لتحديد التعويضات، ومنع التعديات التي تضر بحقوق البراءات، وتخفيف عبء الإثبات الذي يقع على كاهل أصحاب حقوق البراءات، ومنع تسرب الأسرار التجارية أثناء المحاكمات.

43. ومن المتوقع أن يُناقَش مقترح مراجعة قانون براءات الاختراع في المجلس الوطني في عام 2015، وسوف يساعد ذلك في إيجاد نظام عادل وفعال فيما يتعلق بالتعويضات التي تُدفَع في حالات انتهاك حقوق البراءات، وسيعزز فعالية نظام البراءات، وبذلك يسهم إسهاماً كبيراً في توفير نظام بيئي صحي للملكية الفكرية.

44. وإضافةً إلى ذلك، يتعاون المكتب مع الجمارك المحلية والأجنبية لمنع التخليص الجمركي للسلع المقلدة. كما يساعد المكتبُ على تسجيل حقوق الملكية الفكرية لدى الجمارك من أجل حماية هذه الحقوق على نحو أكثر كفاءة وفعالية.

هاء. الخطة المستقبلية

45. لتعزيز احترام الملكية الفكرية في كل أنحاء البلد، سوف يقوم المكتب الكوري للملكية الفكرية بزيادة القوة الشرطية القضائية الخاصة من أجل حماية حقوق العلامات التجارية، كما سيعزز فريق التحقيق على الإنترنت الخاص به من أجل مساعدتهم على تتبع وسائل توزيع السلع المقلدة والتحري عنها على نحو أكثر فعالية.

46. وسوف يعمل المكتب، بصفة خاصة، على اتخاذ إجراءات صارمة ضد معتادي التعدّي، والوسائل المعروفة لتوزيع السلع المقلدة، والسلع المقلدة التي تهدد السلامة العامة (مثل الأدوية المقلدة وما إلى ذلك).

47. ونظراً لأن توعية المستهلكين أمرٌ لا غنى عنه للقضاء على السلع المقلدة، ينوي المكتب إطلاق حملات ترويجية تستهدف جماعات متنوعة من المستهلكين، مثل طلاب الجامعات وربات المنازل والعاملين بالمكاتب، لإرساء ثقافة احترام الملكية الفكرية على الصعيد الوطني.

[نهاية الوثيقة]